

الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على دور الجامعة الجزائرية في التنمية الوطنية

حفيظ مليكة*

الملخص

ستتأثر الجامعة كغيرها من القطاعات بالإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها البلاد بحيث يتحتم عليها وضع إستراتيجية للتكيف و المرونة من أجل مردودية أحسن و كذلك الاعتماد على التمويل الذاتي حتى و إن كانت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري. و تبحث هذه المقالة في مواضع تأثير الإصلاحات الاقتصادية على نظام التعليم العالي من حيث الإطار المؤسساتي و الوسائل و الأهداف – على اعتبار أن نظام التعليم أداة إنتاج المعارف المختلفة – و من حيث إيلاء البحث العلمي أهمية كبرى.

Résumé

A l'instar des autres secteurs, l'université sera elle aussi concernée par les réformes que connaît le pays. Ainsi devra-t-elle mettre en place une stratégie d'adaptation, de flexibilité pour une rentabilité optimale et l'autofinancement quand bien même est-elle une entreprise publique à caractère administratif.

Cet article se donne pour objet la recherche des lieux d'impact des réformes sur le système de l'enseignement supérieur en ce qui concerne le cadre institutionnel, les moyens et les objectifs – étant donné que l'enseignement dans sa généralité est un moyen productif des diverses connaissances - et la valorisation de la recherche scientifique

1 تمهيد

تعني الإصلاحات الاقتصادية من جملة ما تعني الانتقال من مرحلة اقتصادية تميز اقتصادا ما حيث علاقات و قوى الإنتاج فيه و في محيطه قد بلغت درجة من التطور إلى الحد الذي تبرز فيه تناقضات و معوقات تحتم عدم الوقوف أمام هذه العلاقات و القوى لتتطور إلى شكل آخر يفترض أن يكون أكثر تطورا. إن الإصلاحات الحاصلة في بلادنا هي انتقال من اقتصاد إداري و إنتاجي يتميز بما يلي (1):

* الندرة حيث الطلب أكبر من العرض.

* لا تكتسي فيه نوعية المنتج أو الإنتاج أية أهمية إذ يكفي الإنتاج فقط لكي يستطيع أي مستثمر و أية مؤسسة أن ينجح بحيث يقبل الزبائن على استهلاك الإنتاج مهما كانت نوعيته و درجة منفعتيه.

* أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، عضو مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع.

- * إهمال محيط المؤسسة إهمالا تاما و تعتمد عوامل النجاح فيها – أي في المؤسسة - على الموارد المادية والبشرية الداخلية فقط .
- إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بخصائص هي عكس خصائص اقتصاد الإنتاج والمتمثلة في:
- * الوفرة أي الطلب ليس أكثر من العرض.
- * تحتل النوعية أهمية كبرى و تسبق الكمية.
- * المنافسة شديدة و من ثم فمعطيات السوق معقدة و متغيرة.
- تتحكم معطيات المحيط المختلفة في قدر المؤسسة و لا تتوقف عوامل نجاحها فقط على الموارد الداخلية كما في حالة الاقتصاد الإنتاجي بل يؤثر احتلال المؤسسة لمكانها عن طريق التكيف مع محيطها العامل الأساس في النجاح.

② الإصلاحات الاقتصادية و التعليم الجامعي

في معرض الحديث عن الإصلاحات عموما و الاقتصاد خصوصا نشير إلى أن هناك علاقة وثيقة جدا بين هيكل و درجة النمو الاقتصادي و التعليم ، فعلى الصعيد النظري لم يهمل الاقتصاديون دور التعليم في الاقتصاد ، ففي القرن 17 كان ويليام بيتي (W.Petty) يحسب قيمة الفرد فيتبرر دور العوامل التي تتحكم في إنتاجية اليد العاملة و يفتح ضمنا الطريق للتحليل الذي يضع التعليم و التكوين عموما من بين هذه العوامل، و في القرون الموالية أثار اقتصاديون تركوا بصمات لا ينكرها أحد من أمثال آدم سميث (A.Smith) و كارل ماركس (K.Marx) و ألفرد مارشال (A.Marshal) تأثير التعليم على الفعالية الاقتصادية كما أثاروا عامل العمل بعبارات استثمار و رأس مال متغير . و بدءا من نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الاتجاه في معرض التركيز على النمو الاقتصادي نحو تحليل العمليات المحددة للنمو الاقتصادي فظهرت دراسات اقتصادية قياسية بينت أن نتيجة النشاط الاقتصادي التي يعبر عنها بالإنتاج الوطني الإجمالي (PNB) لم تكن محصلة للتوليفة بين العوامل التقليدية المعروفة (موارد طبيعية ، عمل ، رأس مال) فقط و لكنها تعود أيضا إلى تحسين نوعية هذه العوامل و التي يساهم التعليم مساهمة مهمة و أساسية في تحسينها مباشرة عن طريق التكوين العلمي و المهني للأفراد و بشكل غير مباشر عن طريق البحث العلمي و المعارف العلمية و التقنية الجديدة التي تهتم سواء بالعملية الإنتاجية أو إدارة الإنتاج نفسها أو موضوع الإنتاج نفسه.

إن آليات اقتصاد السوق ستمس أو ستتبعكس على مجمل النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في البلد و الانعكاس الأول الذي ستواجهه الجامعة و من

خلالها التعليم العالي هو حتمية وضرورة تحولها من مؤسسة إدارية صرفة إلى مؤسسة مسيرة نوعا ما أي التميز بنوع من الاستقلالية لكي تضمن القيام بـ :

أولا - وضع استراتيجية

رغم انتمائها إلى المؤسسات ذات الطابع الإداري إلا أن الجامعة مؤسسة منتجة لأشكال متعددة من الإنتاج كما أن لها انعكاسا و إشعاعا و تأثيرا في المحيط لم ندرك نحن في دول العالم النامي بعد مدها. و في اقتصاد السوق الذي تتحكم فيه و تسيره إلى حد بعيد آليات السوق و يده الخفية فإن السلعة الجامعية (المنتج الجامعي) لابد أن تكون نتاج استراتيجية مدروسة تنصرف إلى :

- إعادة النظر و تحسين و تطوير محتوى و أشكال و طرق التكوين و البحث.
- إقامة معابر كثيرة و متنوعة مع الزبائن و الموردين أي إحكام الصلة في الاتجاهين مع المحيط الذي قلنا في بداية مقالنا أنه يحتل وضعاً متميزاً في حياة المؤسسة في اقتصاد السوق.
- محافظة على الموارد فإنه على الجامعات و بعد تجربة زهاء الأربعين عاما أن تحاول أن تخصص في نوع معين من التكوين.

ثانيا - التكيف و المرونة

يجب ألا ننسى أن الجامعة بكافة منتجاتها تتعامل مع السوق (العمل و الاستهلاك) و من ثم فتصريف و تسويق المنتجات لابد أن يكون واحدا من مهام الجامعة أو اهتماماتها فمن طريق المرونة و التكيف تستطيع الجامعة:

- الإستجابة لمتطلبات السوق و بالتالي مستلزمات التنمية سواء بشكل مباشر عن طريق المشاركة في قرارات سياسية اقتصادية تتعلق بالشغل و التشغيل، أو بشكل غير مباشر عن طريق إحداث و تنمية و تطوير الدراسات المستقبلية التي عن طريقها يتم التحكم عن بعد في توجيه التنمية الاقتصادية و الإجتماعية .
- كما أن المرونة و التكيف تمكن الجامعة من الإستجابة السريعة لمتطلبات المؤسسات الأخرى في ميدان التكوين و الدراسات و ما إليها عن طريق التحرر نهائياً من دوغما (dogme) الإدارة غير المرنة.
- تغيير و تحديث البرامج التي كانت تخدم أهدافا و استراتيجية غير التي ستعيشها الجامعة اليوم و غدا.
- إعادة النظر في المنظومة القانونية المتناقضة التي تسيّر الجامعة عموما بتحديد الحقوق و الواجبات بادئ ذي بدء ثم سن القوانين التي تصب في وعاء المرودية و تحسين الأداء.

- الاهتمام أكثر من أي وقت مضى بالبيداغوجيا كوظيفة و محتوى و طريقة لأنها الباب الوحيد الذي تدخل منه التجديدات و التحسينات.
- و يمكننا أن نؤكد بأن إصلاح العملية التعليمية عموما و الجامعية خصوصا يتطلب أربعة عناصر لأركان التعلم و أربعة عناصر لأركان التنافس.
- * ففي ما يتعلق بعناصر أركان التعلم فهي تتمثل في ما يلي:
- إعادة النظر في المناهج بما يتلاءم مع التقدم و التطور الهائل الذي تعرفه البشرية حاليا.
- تحسين و تحديث التكوين للمُكوّن.
- تطوير الأساليب الإدارية بما يحسن أداءها.
- تركيز الاهتمام على الركن الأساسي للعملية التعليمية و هو المكون (الطالب).
- * أما في ما يختص بعناصر أركان التنافس فيمكن أن نلخصها في الآتي:
- التدريب البشري المتواصل من خلال إعطاء دورات تدريبية هدفها تجديد المعارف.
- التكنولوجيا: إدخال و استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتسهيل العملية التعليمية.
- الخدمة المتميزة في الإدارات و المكتبات و اللواحق.
- الإبداع و التطوير قصد توسيع آفاق مدارك المتكويّنين.

ثالثا - المردودية و اليسر المالي

إن الجامعة الجزائرية بكافة التخصصات الموجودة فيها إلى غاية اليوم بإمكانها التحول من مستهلك نهائي للإعتمادات إلى وضع يجعلها تتمول ذاتيا بنسبة تفوق بأدنى التقديرات الـ 25% لكن جمود التشريعات المالية و بخاصة القانون 90/12 المتعلق بالمحاسبة العمومية جعل هذه الإمكانيّة تدخل في باب الاستثناءات من ناحية و باب المرور على عدة إجراءات إدارية معقدة من ناحية ثانية .

إن الجامعة مدعوة إلى الانتقال من الإدارة العمومية لشؤونها المالية و البيداغوجية إلى شكل جديد للإدارة يمكن تسميته مجازا " إدارة الأعمال " الذي سيجعل الجامعة دون شك :

- تضع في الحسبان عامل المردودية لأن عهد المساواتية (L'égalitarat) في كل شيء و بدون أي شيء سيتراجع فاسحا المجال للتمييز و من ثم المردودية .
- الاستفادة من كل أشكال تقديم الخدمات العلمية في مجال الدراسات و البحث .
- إيصال الإنتاج العلمي المادي و الخدمي إلى السوق و الاستفادة بالتالي بكل أشكال التمول. لأن هناك مثلما أشرنا علاقة بين النمو الاقتصادي و مؤسسات التعليم و البحث و هي في حقيقة الأمر علاقة تأثير و تأثر متبادل و بالتالي فإن اقتصاد السوق

الذي يعني أصلا " الاستعمال العقلاني و المردودي لكل عوامل الإنتاج السلعي أو الخدمي و أنه لا مجال لأي نوع من أنواع الهدر و التبذير و لا مجال كذلك لأي نوع من أنواع الحيلة (Astuce) و الإعتقاد (Le flair) " سيمكن الجامعة من تحسين منتجها.

③ أثر الإصلاحات على الجامعة

إن الإصلاحات الاقتصادية تقتضي من التعليم العالي و من ثمة الجامعة الاستجابة أيضا إلى متطلبات المرحلة التي تمثل خط التقاء التعليم مع خط الاقتصاد الذين كانا متجاورين عن طريق الربط التام بين التعليم والتنمية من خلال البحث الأساسي كإستراتيجية تنموية و البحوث التطبيقية و التعليم كسياسات و سياسات جارية وذلك بتوجيه التعليم نحو الاقتصاد و ربط هذا الأخير بالتعليم عبر:

1 - تحليل نظم التعليم

إن اعتبار نظام التعليم أداة إنتاج وحتى يكون الإنتاج موافقا لشروط العقد الاجتماعي فإن الأمر يتطلب التأكيد على مسألة هامة تنصرف إلى المردودية و التكاليف على اعتبار أنه إذا كان يتم قياس المردودية في عملية الإنتاج المادي عن طريق قسمة المنتج على عدد ساعات إنتاجه أو عدد المنتجين⁽²⁾ فإنه في نظام التعليم أو في عملية التكوين تعني المردودية القيام بإيجاد النسبة بين المنتج (المكون) وبين واحد أو عدد أو مجموع العوامل الضرورية للحصول عليه (أي على المنتج) . و طبيعي أن النتيجة المتحصل عليها تمثل مؤشرا و ليس قيمة فعلية في حين ينصرف موضوع التكاليف إلى تقدير الإستهلاك من عوامل الإنتاج قيميا . و لا شك أن عنصر التكاليف هذا يكشف أو يبين تأثير " السوق " على نجاعة التكوين.

إن تحليل نظام التعليم هنا لا يعني دراسته بصفة متجزأة و بمعزل عن مركباته الداخلية و محيطه الخارجي بل يجب تحليله داخليا من خلال تقويم لفاعلية مركباته (المكونون، المعارف، الوسائل المادية، الوسائل المالية) و خارجيا من خلال الأهداف (المكونون) و بعبارة أخرى يجب أن ينصرف التحليل إلى مستويات ثلاثة هي: المستوى الأول: و يتعلق بالإطار المؤسسي المتمثل في نوعية التكوين و قواعد الإلتحاق بالتعليم العالي و التوجيه و التدرج و التقويم (L'évaluation) و الإدارة و الأساليب و الطرق البيداغوجية و محتوى التعليم.

المستوى الثاني: و يتعلق بالوسائل المتمثلة في المكونين أنفسهم و الإداريين و تجهيزات و معدات البيداغوجيا.

المستوى الثالث: و يتعلق بالأهداف المناطة بنظام التعليم و تحليل هذه الأهداف يمكن من معرفة النتيجة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية لعملية التكوين أي بعبارة أخرى المحصلة الإجمالية للتكوين .

2 – اعتبار نظام التعليم أداة إنتاج:

هنا لابد من التأكيد على الانتقال بالنظرة إلى التعليم من مرحلة النسبية في الكيفية إلى كونه أداة إنتاج ما يلي :

أ -المعارف المجردة

إذ من خلال البحث و التعليم تنتج المفاهيم وتتولد المعارف التي تستوعب تطور الفكر البشري و منتجاته .

ب - المعارف الفردية

إذ يتم في هذا الصدد إنتاج معارف يحملها الأفراد في شكل كفاءات (Compétences)⁽³⁾

3 – إيلاء أهمية للبحث العلمي

لا خلاف في أن واقع البحث العلمي في بلادنا عشية الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يبشر بحصاد إيجابي فهو يعاني من معوقات يمكن إجمالها في:

أ – ضالة حصة البحث العلمي المالية في موازنة الدولة و غياب فاعلية مؤسساته الإستراتيجية الخاصة به.

ب- الهوة الساحقة بين البحث العلمي و الممارسة الاقتصادية الميدانية إذ لا يوجد جسر أو ارتباط تام بين ما يجري من بحث و المؤسسات الاقتصادية الشيء الذي من شأنه تطوير الأداء في المؤسسات الاقتصادية من جهة و تحفيز البحث العلمي من جهة أخرى.

ج- غياب سياسات التشجيع المادية و المعنوية التي من شأنها دفع الباحثين إلى التنافس و مزيد من الإنتاج.

د – غياب أو انعدام – في بعض الأحيان – ظروف البحث العلمي المواتية سواء المعاشية أو الوظيفية.

إن البحث العلمي الذي يمثل المعرفة المنهجية أو المنتظمة التي يعتمد تطويرها على معايير منطقية مقبولة⁽⁴⁾ يتطلب في إطار الإصلاحات الاقتصادية أن يصبح السوق في حاجة مستمرة إلى دراسات علمية للتحكم فيه و توجيهه.

4 المتطلبات

إن بلادنا و هي تتجه نحو التحول إلى وضع اقتصادي جديد مطلوب منها أن تعطي للبحث العلمي الأهمية التي يستحقها نظرا إلى أنه يمثل عاملا مهما في دفع التنمية و التعجيل بالنمو و حل كثير من معضلات التسيير الاقتصادي عموما بدل اللجوء إلى

مكاتب البحث و الدراسات الأجنبية و من ثم فإن الجامعة الجزائرية في ميدان التنمية الوطنية تحتاج في رأينا في هذه المرحلة إلى:

1 – تسليم السياسيين و أصحاب القرار (Les décideurs) بأن الاقتصاد لن يكتمل تحوله من شكله الإداري – رغم ما يبدو من تحول و تحرير - إلى شكل آخر أكثر تطورا و لن يتطور و لن ينفذ نقل التقنية من الخارج ما لم تتكون في البلاد بنى إرتكازية للعلم و التكنولوجيا تمتلك حرية و حركية الخلق و الإبداع العلمي و التكنولوجي و القدرة على حل المعضلات بالإعتماد على النفس و الإبتعاد عن النفس القصير في استيراد الطول الجاهزة التي لا تتلاءم و لا تأخذ بعين الإعتبار خصوصياتنا أي بكلمة أخرى إن طريق التقدم و التنمية لا بد أن يمر عبر حركية الربط المتفاعل بين العلماء و المهندسين و الباحثين من جهة و النشاطات الإنتاجية من جهة أخرى⁽⁵⁾.

2 – ربط منظومة التكوين و التعليم العالي و البحث في الجامعة الجزائرية ربطا محكما في إطار استراتيجية بالقطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و هنا لا بد من التأكيد على أن ذلك لا يعني تحويل مؤسسات التعليم العالي ممثلة في جامعاته إلى مراكز تدريب أو تكوين مهني بل فقط جعل التعليم العالي و البحث ذي هدف مع الإبقاء على الطابع الأكاديمي الذي يميزه.

3- التصرف بعقلانية شديدة في مخصصات البحث العلمي و التعليم سواء من العملة الوطنية أو الأجنبية و ربط استخدام هذه الموارد بالإنتاج الملموس و النتائج و المردودية لأن الإصلاحات الاقتصادية تعني من جملة ما تعني ترشيد الإنفاق العمومي الذي يعني بدهاءة حسن استخدام الإعتمادات الممنوحة من الوصاية في إغراض ضرورية تحقق قيمة مضافة و لا تذهب دون مقابل.

4 – العمل على تشجيع الباحثين و المكونين و مساهمتهم في بناء جهاز المعلومات على مستوى الكليات و وحدات البحث ثم مركزتها باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.

5 – لا بد أن توضع وقائع أي ملتقى متخصص وجوبا تحت تصرف الجامعة و هيئات البحث .

6- تجسيد الاتفاقيات بين الجامعات و الكليات عمليا و إجراء تبادل وثائقي .

7 – استغلال القناة جامعة – مؤسسات كمصدر مهم أيضا للتوثيق.

إن الجامعة و مؤسسات البحث كانتا و ما زالتا تعيشان في عزلة عما يجري من تغييرات و تحولات اقتصادية – اجتماعية في البلاد و لم يكن لها في يوم من الأيام تأثير أو بصمة في القرارات الهامة ، و هذه العزلة ليست في صالح التعليم و البحث العلمي و من ثم الجامعة لأن هذا التهميش سيؤدي إلى اعتماد التغيير على

مؤسسات موازية من جهة و سيؤدي إلى أن تُلغى مؤسسات البحث والتعليم العالي أنفاسها من جهة أخرى.

5 الخاتمة

في الختام يمكن القول إن الجامعة محكوم عليها أن تواكب التطور و ذلك بالقيام بما يلي:

- لا بد أن تقف الجامعة وقفة مع الذات تعيد فيها صياغة صيرورتها و كينونتها و تحدد بالتالي مسارها في خضم التحولات الجارية و التي ستجري على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.

- تأطير فعال من المهنيين و المسيرين الحقيقيين الذين يعرفون و يدركون أن زحف الإدارة على البيداغوجيا - مثلما هو حاصل الآن - سيؤدي إلى أن تبقى الجامعة مجرد ذكرى جميلة في عقول الناس و عليهم بالتالي تغليب محتوى الجامعة على شكلها⁽⁶⁾.

- اعتماد - مثلما أشرنا من قبل - طريقة تسيير حديثة تعطي للبحث و التكوين دفعا لأن التسيير الحالي إن بقي بشكله القائم سيتسبب في تأخير كبير في المجالات التنموية، فالروتين الرسمي الممل لن يتمشى و المستقبل الذي يتطلب استجابة فورية و قرارات سريعة.

- لا بد من إعطاء محيط الجامعة و مؤسسات البحث الاقتصادي و الاجتماعي الأهمية القصوى بإحداث معابر عديدة في الاتجاهين، فالمحيط هو الزبائن و الموردون و المستهلكون .

و في الختام يجب قبل ذلك كله ألا ننسى أن الجامعة مرفق عام و ستبقى كذلك و هي كذلك في أعنى الدول رأسمالية كما لا يجب الاعتقاد أن اقتصاد السوق سيحولها أو سيجعلها تتحول إلى شيء آخر غير الجامعة التي عرفت عبر حقبة التاريخ و إنما اقتصاد السوق بآلياته و الإصلاحات بمتطلباتها تحتم على هذا المرفق العام الرشادة و العقلانية و الفعالية و الإيجابية.

6 الهوامش

1 - السبتي بوغاشيش - تطور النظام من المؤسسة المدارة إلى المؤسسة المسيرة - ملتقى استراتيجية المؤسسة للإنتقال إلى اقتصاد السوق - غرفة التجارة / عنابة 1994 - ص.2 و 3 .

2 - الموسوعة الاقتصادية - دار ابن خلدون بيروت 1980 - ص.80

- 3-P . Gillet –Construire la formation – Editions ESF/Paris1992 – P.141
- 4 – عبد الخالق محمد عبيدي – مدخل في أصول البحث العلمي و مستلزماته من منظور تنموي –
مجلة النفط و التنمية – العدد 54 / 1982 – ص2
- 5 – ناصرة السعدون – دور الأجهزة العلمية في عملية التنمية – النفط و التنمية العدد1/1980 –
ص. 34
- 6 – شبايكي سعدان – معوقات التقويم – وقائع الملتقي الوطني للبيداغوجيا /جامعة قسنطينة
1994 / ماي – ص.6
أنظر كذلك:
- Charles De Lorme – Contribution à l'analyse de la crise des systèmes
éducatifs africains – Karthala éditions/Paris 1993 –p.17